

«الوضع الحالي لا يخرج عن حالة من اثنتين إما أن الحكومة التي تتعامل مع المجلس ليست الحكومة الفعلية أو أنها تمارس العبث»

البراك: الحكومة تناور ولم يتم حسم رد قوانين الإعدام وجامعة جابر حتى الآن



مسلم البراك

قال النائب مسلم البراك انه وفقا للمعلومات فان مجلس الوزراء يعقد اجتماعا حاليا وفي الغد ايضا، وذلك مناقشة موضوع رد القوانين، وأوضح انه حتى الوقت الحالي لم يتم حسم هذه القضية. وأضاف البراك: انه لو كان أعضاء الحكومة صوتوا بالامتناع او عدم الموافقة على تلك القوانين عند مناقشتها في مجلس الأمة او حتى اتخذوا موقفا سلبيا، ففي هذه الحالة كان لصاحب السمو الأمير ان يستخدم حقه بالاعتراض التقني، مشيرا الى انه من غير المفهوم ان يشارك الوزراء المعنويين في مناقشة القوانين محل النقاش الخاص بردها ويعترض وزير التربية على بعض الامور الخاصة بقانون جامعة جابر ويستجيب المجلس ويوافق على القوانين ويهنيئ الوزير هذا القانون ويهنيئ أبناء الشعب الكويتي ويؤكد ان الحكومة ملتزمة بتنفيذه، وبعد ذلك يتردد ان الحكومة ستقوم برده.

وتابع البراك: ان الأمر ايضا بالنسبة لقانون تغليظ العقوبة للمسيء للذات الإلهية ومقام الرسول ﷺ كان مباركة

عقولنا باستخدام اعلامهم الفاسد بمحاولة بث سئومه للناس وإيهامهم أنه بالفعل لا توجد مشكلة، وان ديوان المحاسبة قطع في قضية التحويلات، وبسؤاله ان تقرير الديوان قد برأ رئيس الوزراء السابق، رد البراك: غير صحيح، وعلينا ان نتنظر ما ستسفر عنه نتائج لجنة التحقيق البرلمانية وسيكون لنا اجراء، محذرا من بقاء مهندس التحويلات الى الآن في منصبه وهو وكيل الوزارة والسدي يملك اليد الطولى وهو أقوى من الوزراء الذين تعاقبوا على حقيبة وزارة الخارجية، ولذلك لا يستطيع أحد إيهام الشعب، فنحن مستمرين في كشف هذه القضية بكل الأطراف التي اربطت بهذه القضايا وسنطلب باسم الشعب عزلهم لأن استمرارهم فيه إساءة للوضع العام، ولا يمكن أن تكون هناك مواجهة حقيقية للفساد في ظل وجودهم.

وأكد البراك ان مجلس الأمة يملك عزلهم، لأن هناك عزلا سياسيا وعزلا جنائيا، فعندما نعرف أن هناك وزيرا غير صالح، يملك المجلس دون البحث في الجانب الجنائي عزله سياسيا.

حول هذا الموضوع لأنه لم يصدق في حياته قط والآن عندما يكتب هل يعقل ان نصدق الآن والذي وصل به الحال ان يكذب على عبد العزيز والتي فبرك قصة غير حقيقية هل تريدون ان نصدق شخصا يكتب عن مقابلة صحافية لم تحصل وهو الذي يدافع عن حكومات الفساد السابقة؟ مؤكدا ان السلام الذي نقل عن ديوان المحاسبة غير صحيح جملة وتفصيلا والتقرير وصل الى لجنة التحقيق البرلمانية المعنية وديوان المحاسبة.

في نهاية المطاف يكتب وفق ما يصل اليه من بيانات ومستندات.

وطالب البراك وزارة الخارجية بأن تكشف بالفعل اذا كانت قد زودت ديوان المحاسبة بالمستندات المطلوبة ونقول للشعب ما هي هذه المستندات، وهذا بالفعل هو ما قدمه ناصر المحمد الذي عندما ذهب لمحكمة الوزراء وسأله عن التحويلات، أفاد بأنه لا يوجد سوى 27 تحويلا لكنها مقدمة لمساعدات ومنظمات واحتفالات، بينما هو حول فعليا الى حسابه الشخصي ووزارة الخارجية تمنع تزويد ديوان المحاسبة بالمستندات، وتريد ان تستغفل

الانسان الكويتي فهناك امور كثيرة في التنمية ويجب ان يكون هناك اشرف كامل من قبل الوزراء الذين يتم اختيارهم لحماية الاموال العامة حتى لا نجد أنفسنا والتي كان يفترض ان يصرف على التنمية 37 مليار دينار لنجد على ارض الواقع 12 مليارا فهذا لا ينعف الكويت ولا ينعفنا كسحب حتى وان اردنا ان نحقق انجازات شخصية ضد الحكومة نعتقد ان الخاسر في نهاية المطاف هو الكويت.

وشدد البراك متى ما وجدنا الحكومة على اتم الاستعداد ان تمد يدها ستجد يدنا ممدودة وإذا طلب الأمر ان نتقدم الحكومة خطوتين سنقدم خمس خطوات من أجل الكويت ومن أجل البناء والتنمية لكن اذا ما استمرت الحكومة بممارسة هذا الأمر بهذه الطريقة فهو عبث لا يمت للمعمل الدستوري بأي صلة وجزء من المخطط الذي يصلى لتعطيل مجلس الأمة واعماله للوصول الى حل البرلمان ونقول لهؤلاء نحن ليس لدينا مشكلة وجاهزون من اليوم.

وبسؤاله عن ورود تهديد ديوان المحاسبة بثمان قضية التحويلات الخارجية لمجلس الأمة اجاب البراك راقبوا من يكتب

تقدم له في المدرسة والمستوصف والمستشفى واذا لم تعالج كل الاختلالات بالاقتصاد فلن تصل الى نتيجة وهذا ما نسعى له وفق تطبيق القانون، وهذا ما تسعى له الأغلبية والتي بوجودها كان وزير المالية السابق يخالف القانون مخالفة صريحة ولا يكثر بل يتصدى الناس في عملية المخالفة، وبالتالي اعتقد ان الكلام الذي كنا ننادي به أيام الانتخابات يجب ان نضمن بعد الله تعالی تطبيقه على أرض الواقع كما هو وكما قلناه للناس وكما عبر عنه المواطنين في صناديق الاقتراع وانتخبونا على ان نلتزم به وهذا الالتزام يتطلب ان نقرن القول بالفعل.

وأكد البراك قائلا: الأمر الذي طلبناه بالسابق ورضنا هو أمر من أجل الكويت، ومازلنا مستعدين لأن الحكومة بحاجة الى رجال دولة على قدر المسؤولية يكونون مسؤولين من اسم الله ثم صاحب السمو الأمير وضماهرهم وبحمية من أبناء الشعب الكويتي من خلال الأغلبية البرلمانية التي اختارها الشعب الكويتي، لافتا إلى ان رغبة الأغلبية ان الحال بعد اربع سنوات يتغير وبودنا ان يتم بناء الكويت وإعادة بناء

الحكومة تعتقد ان حل مجلس الأمة هو خيارها وتريد ان ترفع هذه الرغبة لسمو الأمير بقول للحكومة: لا تمارسي هذا العبث التشريعي لأنه مفروض رفضا قاطعا بما ينطوي عليه من إساءة لعملية الإنجاز.

وقال ان الشواهد الحالية جميعها ليست طيبة، وأنه لا يفترض اذا كان في الحكومة الحالية رجل رشيد ان يقبل بمثل هذه الممارسات.

وبين البراك ان نواب الأغلبية ذهبوا الى رئيس مجلس الوزراء عقب الانتخابات، وطالبوا بتسعة وزراء لأننا نعتقد ان هذا العدد يجعلنا نوفر غطاء سياسيا كاملا للحكومة، وبالتالي نستطيع ان نضمن القرار التشريعي السليم ونضمن القدرة على تنفيذ البرنامج، ونملك القدرة على مواجهة مؤسسة الفساد التي أصبحت للأسف اليوم لها اليد الطولى في البلد، وكذلك الحكومة سيتم توفير الاستقرار لها خلال اربع سنوات لنستطيع إعادة بناء الكويت وإعادة بناء الانسان الكويتي.

وأشار البراك الى ان الكويتيين بحاجة الى التغيير، فالمواطن لابد ان يشعر ان هناك تغييرا حصل في طبيعة الخدمة التي

الحكومة وأن وزير العدل أكد انه لن يتم رد القانون. وقال البراك ان الوضع الحالي لا يخرج عن كونه حالة من اثنتين، اما ان الحكومة التي تتعامل مع المجلس ليست هي الحكومة الفعلية التي تأخذ القرار النهائي فيما يتعلق بمثل هذه القضايا أو أنها تمارس نوعا من أنواع العبث وهي غير مرتدة لخطورة ما يحدث، لاسمنا ان هذه القضايا مرتبطة بشكل أو بآخر بالتنمية، لافتا الى انه ستكون هناك ردود فعل سيئة.

وأوضح البراك ان هناك بعض النواب يسعون الى حل مجلس الأمة لأن النتائج الانتخابية لم تات مرضية لهم ولا في صالحهم وان ايضا هذا التوجه يبتناه الاعلام الفاسد عبر عميد ايتام ناصر المحمد (وذلك على حد تعبيره)، مشيرا الى انه رجل أصبح يستخدم الإعلام في نهاية المطاف لأنه هو.

وتابع البراك متحديا من أطلق عليه عميد ايتام ناصر المحمد ان يخرج في برنامج تلفزيوني وي طرح موضوعات جديدة خاصة انه لا يستطيع كتابة كلمتين لأن هناك من يوجهه ويغيره.

وأشار البراك الى انه اذا كانت

عبدالصمد: «الأغلبية» يقولون الحكومة ليست حكومتنا وهم متناغمون معها

البدائية، هل هي حكومتهم ام لا ويكون موقفهم واضحا في هذا الشأن.

وأكد عبدالصمد ان هناك أسئلة يستطع الاجابة عنها نتيجة التخطيط والتباين السياسي خصوصا سؤال الين نحن ذاهبون؟ وهذا التزميم بلا شك يؤثر في العلاقة بين الحكومة والمجلس، مضيفا: نحن الآن نمر بمرحلة التصعيد والتأزيم المؤدى الى قصر المجلس والذي نحن لا نرغب به، ولا نستطيع ان أؤكد ان هناك تحويرا وزاريا خصوصا في تساوؤكم عن هل هناك تغيير من 5 الى 6 وزراء، فلا بد من توافق على مستوى مجلس الأمة ومجلس الوزراء.

قال النائب عدنان عبدالصمد ان تقديم الاستجابات يجب ان يكون تحت المواءمة السياسية مع تقدير احقية هذه الاداة المهمة، والحق ايضا للحكومة في رد القوانين، متسائلا: لماذا التهديد بالاستجابات؟ واين من يقول يجب ان تمنح الحكومة فرصة 6 اشهر؟

وبين عبدالصمد اننا نحتاج الى إعادة نظر في الوضع السياسي بالبلد وضرورة التوافق بين النواب انفسهم والنواب مع الحكومة، موضحا ان الأغلبية يقولون الحكومة ليست حكومتنا وهم متناغمون معها والمحل في الحكومة من كتلة الأغلبية فيجب عليهم ان يبينوا موقفهم منذ

وجه النائب الشاهين سؤالاً لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الجحرف جاء فيه: نظرا لأن فئة الصم والبكم والمعاقين الذين فقدوا حاستين مهمتين حياهما الله للانسان، إلا أنهم بالرأفة والعزيمة استطاعوا ان يرفضوا احترامهم نحو المجتمع.

لسذا يرجى افادتي بالاتي:

● ما الأسباب الحقيقية التي تمنع فئة الصم والبكم من اكمالهم دراستهم في المرحلة الثانوية وما بعدها على الرغم من أن الدستور كفل لكل مواطن حق التعليم؟

● هل أعدت وزارة التربية ووزارة التعليم العالي دراسات علمية أو استعانت بدراسات علمية تكفل لهذه الفئة اكمال دراستها؟

● هل لدى وزارة التربية ووزارة التعليم العالي خطة لتطوير أسلوب التعليم وما يناسب هذه الفئة في المراحل الدراسية المتقدمة؟

النملان: هل انتهت لجنة التحقيق من عملها حول الشكاوى ضد مدير «مساجد الجهراء»؟

حيال تلك الشركة؟ ومن المسؤول عن التجديدها بالرغم من ضخامة المخالفات التي سجلت بحقها؟

11 - بتاريخ 2012/4/17 صدر قرار وزاري بتفويض وكيل الوزارة باصدار معظم القرارات الخاصة بالوزير على الرغم من وجود هذا التفويض قبل عام ولكن بمستوى اقل في بودها من مستوى التفويض الجديد خاصة فيما يتعلق بالمواضع الخاصة بالمدراء والمراقبين فما اسباب هذا التفويض الجديد خاصة انه صدر قبل انتهاء عمل لجنة التحقيق بعشيرة ايام تقريبا؟

12 - وهل كان لصدور هذا التفويض بهذه الكيفية التي صدر بها اي علاقة بقرار تثبيت المدير وقرارات الايقاف بحق المسؤولين والشاكن؟

13 - بموجب هذا التفويض قام وكيل الوزارة مباشرة باصدار بعض القرارات السريعة التي تمثلت بالتالي:

أ - اصدار قرار اداري بتاريخ 2012/4/24 بترقية المدير المنتدب وذلك بتبنيته لشغل وظيفة مدير ادارة مساجد الجهراء أثناء التحقيق.

ب - اصدار قرارات ادارية بتاريخ 2012/4/25 بايقاف عدد 2 من المسؤولين الشاكن ضد المدير عن العمل.

مع احد المسؤولين الشاكن قبل مخاطبة الجهات المعنية ذات الصلة والاختصاص بينما تم العكس من ذلك المدير حيث تم مخاطبة بعض الجهات المعنية قبل فتح التحقيق بالشكاوى المرفوعة ضده بتاريخ 2011/5/22؟

فما اسباب ذلك؟

6 - هل تم تقديم اي شكاوى اخرى من مسؤولين او موظفين بالادارة ضد المدير المنتدب منذ اكثر من ستة اشهر من تاريخ تقديم سؤالنا هذا ولم يتم فتح التحقيق فيها حتى تاريخه؟ اذا كانت الاجابة يرجى ذكر اسباب ذلك وهل سيتم فتح التحقيق فيها ام لا؟ ومتى؟

7 - هل تم تقديم شكاوى لاحقة من المسؤولين الشاكن ضد المدير المنتدب تفيد باستمرار المدير بارتكاب نفس المخالفات المذكورة في شكاوهم؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصورة من هذه الشكاوى وما هي الاجراءات التي اتخذت حيال ذلك؟

8 - هل تم تحصيل جميع الغرامات المترتبة على شركة النظافة في الإدارة المعنية بما يكفل حفظ حقوق السوارة كاملة؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بصور من كتب طلب تحصيل هذه الغرامات وهل حدث تاخير في تحصيلها؟ اذا كانت الاجابة بنعم فلماذا كل هذا التأخير في تحصيل تلك الغرامات الثابتة بحق الشركة والثابت بالمستندات التي قدمت من قبل المسؤولين عن عدم تطبيق هذه الغرامات قبل رفع الشكاوى المذكورة؟

9 - هل تم تحصيل هذه الغرامات بالمدد المحددة قانونا اثناء سريان العقد وقبل انتهائه؟ ام تم ذلك بعد انتهاء العقد؟ ولماذا لم يتم تحصيل هذه الغرامات في المدد المحددة قانونا ولماذا تأخر تحصيلها بعد نهاية العقد وقبل انتهاء لجنة التحقيق من عملها؟

10 - ما الاجراءات التي اتخذت

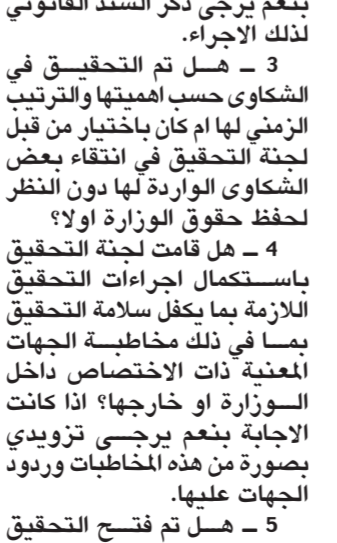
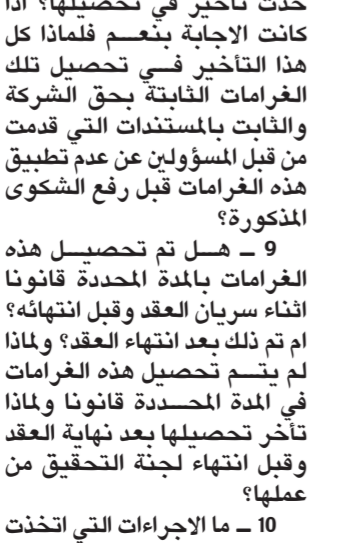
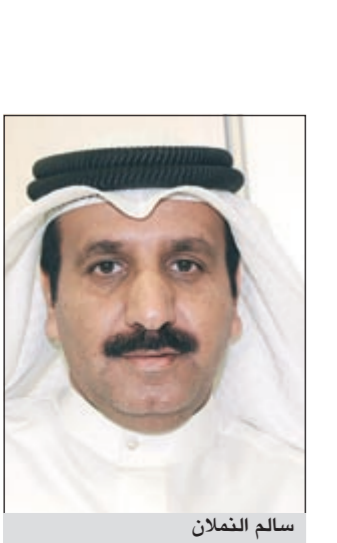
وجه النائب سالم النملان سؤالاً لوزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية جمال الشهاب جاء فيه: بخصوص الشكاوى المرفوعة من بعض المسؤولين بإدارة مساجد الجهراء ضد مدير الادارة المنتدب آنذاك والتي بدأت بتاريخ 2011/5/22 وقد تعلقت بعض هذه الشكاوى بحدوث بعض التجاوزات والمخالفات الادارية والمالية والهدر في المال العام من قبل المدير والتي شكلت على اثرها لجنة تحقيق بتاريخ 2011/8/4 والتي مارست اعمالها بالتحقيق قيادية و اشرافية وقد مضى على خدمتهم 35 سنة، وتجاوزت اعمارهم 60 سنة.

وجه النائب يسأل عن الوظائف القيادية في «الدفاع»

وجه النائب عبداللطيف العميري سؤالاً برلمانياً الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ احمد الخالد جاء نصه كالتالي: يرجى تزويدي باسماء الموظفين في وزارتكم والتي شكلت على اثرها والمؤسسات التابعة لها الذين يتولون وظائف قيادية او اشرافية وقد مضى على خدمتهم 35 سنة، وتجاوزت اعمارهم 60 سنة.

هايف يقترح وضع حاجز على الباب الخارجي لغرف الحجز

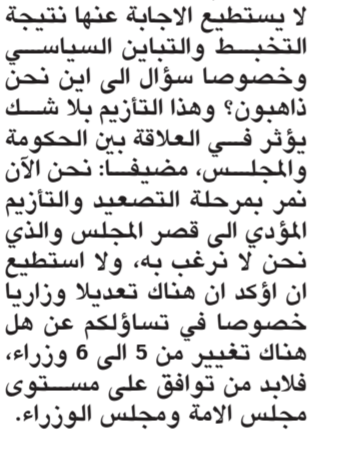
تقدم النائب محمد هايف باقتراح جاء فيه لما للنساء من خصوصية في التعامل ولكثرة ما يتعرض له رجال الأمن من احراج في تعاملهم مع المحجزات في غرف الحجز المؤقتة في الدوائر الأمنية وكذلك حتى لا تكشف المحجزات على العاملین في هذه الإدارات أثناء نومهن. نندقم بالاقتراح برغبة التالي وبرجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر. نقترح ان يتم وضع حاجز على الباب الخارجي لغرفة الحجز ليستر النصف الاسفل من الباب لكي يستر من بداخلها من المحجزات ويمكن رجال الامن في حالة الضرورة من الاطلاع عليها.



سالم النملان

عبدالصمد

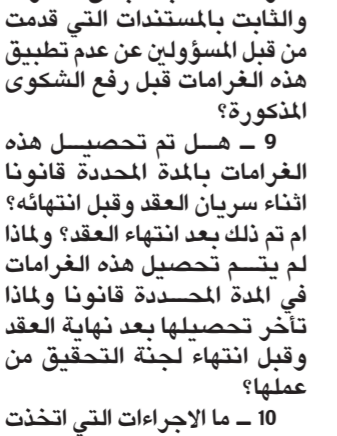
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

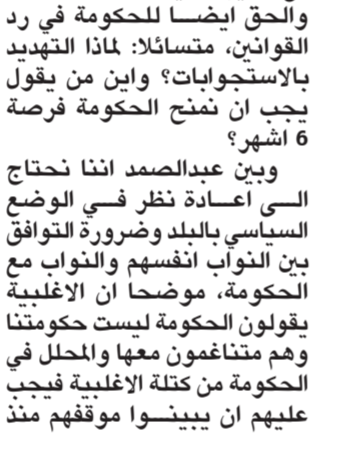
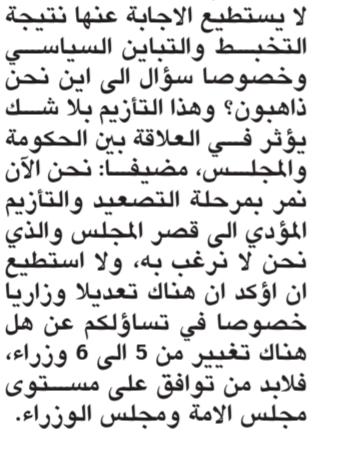
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

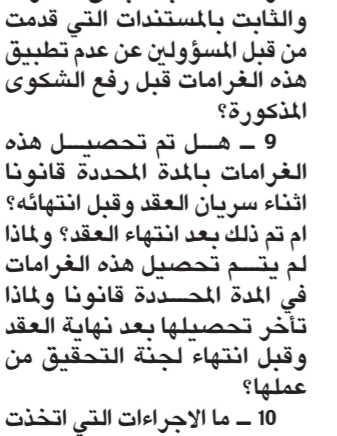
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

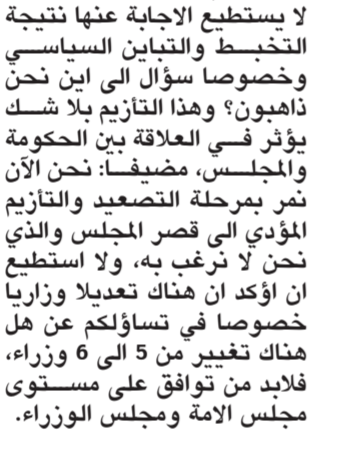
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

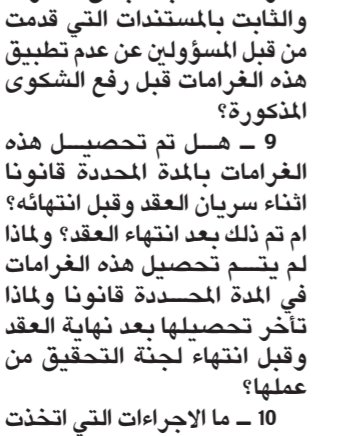
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

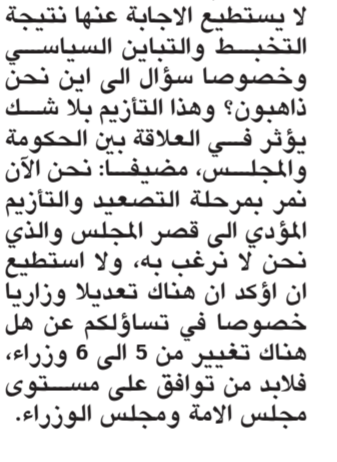
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

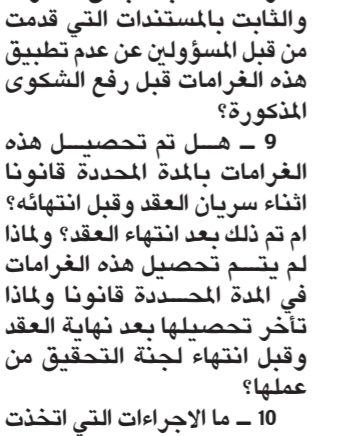
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

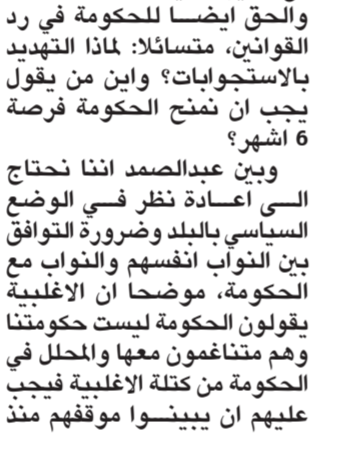
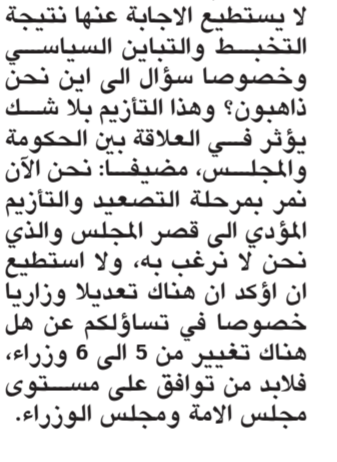
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

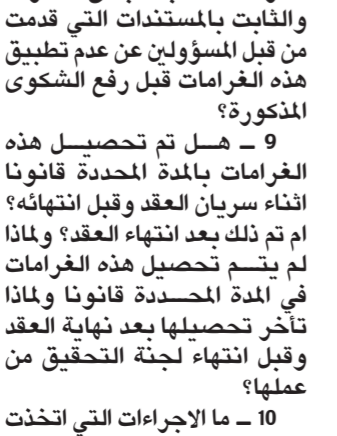
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

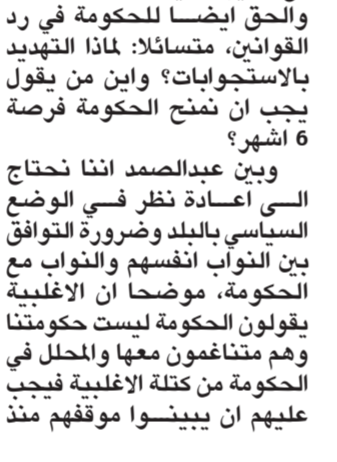
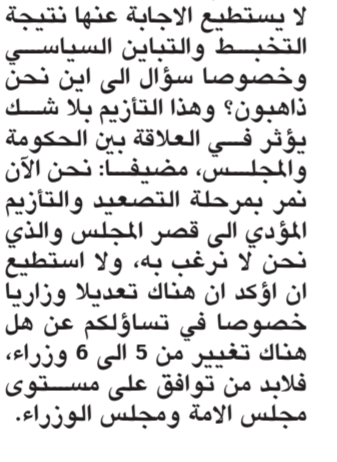
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

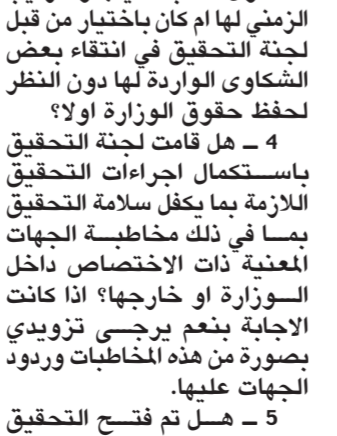
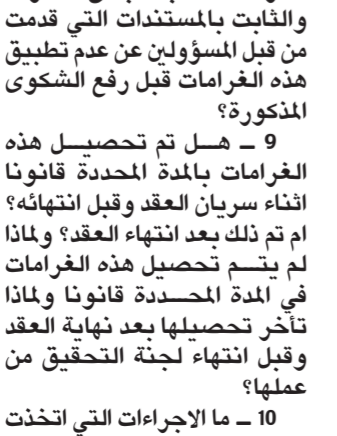
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

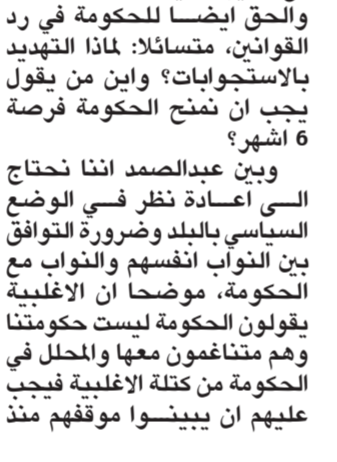
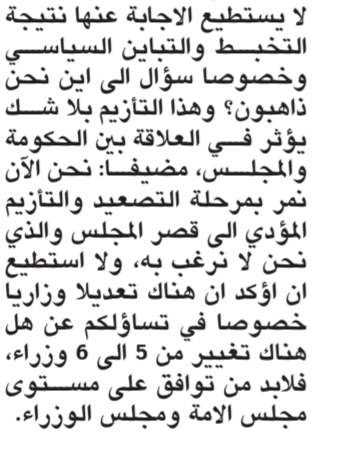
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

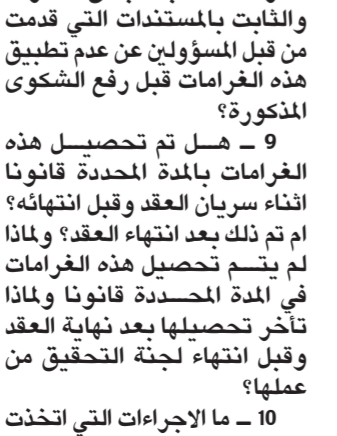
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

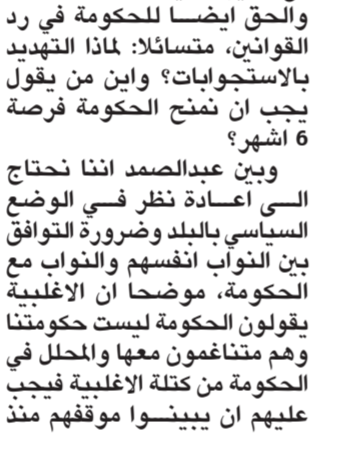
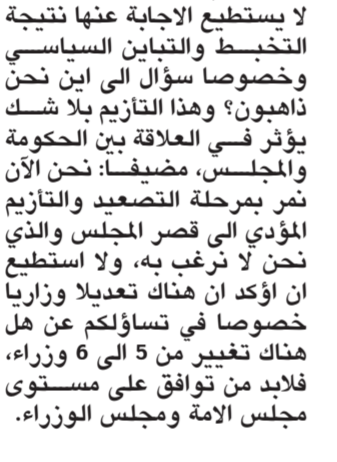
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

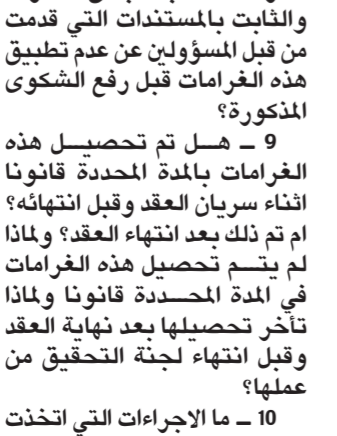
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

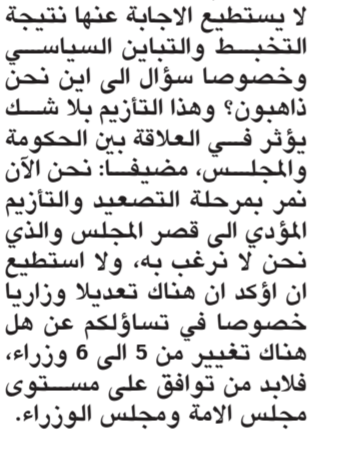
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

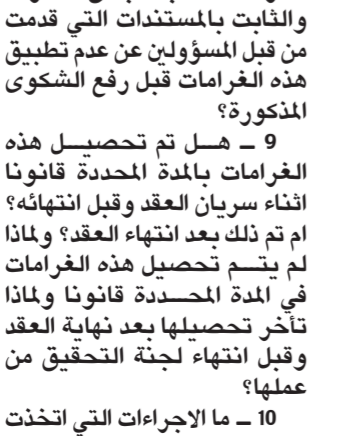
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

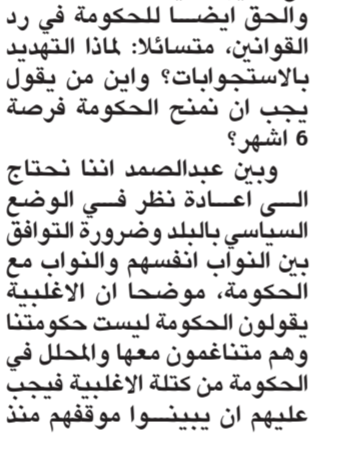
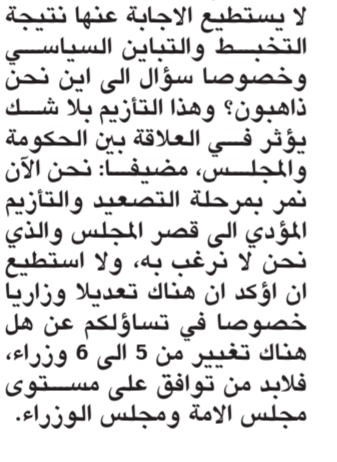
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

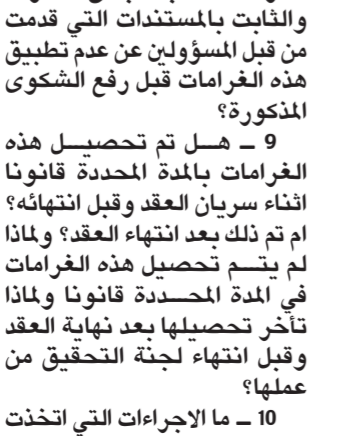
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

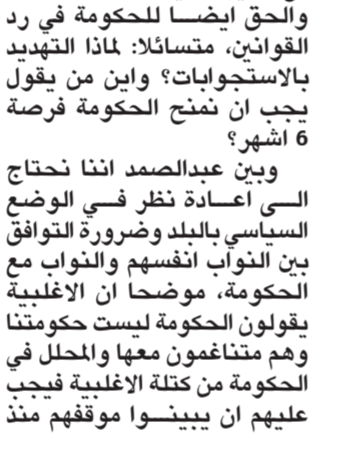
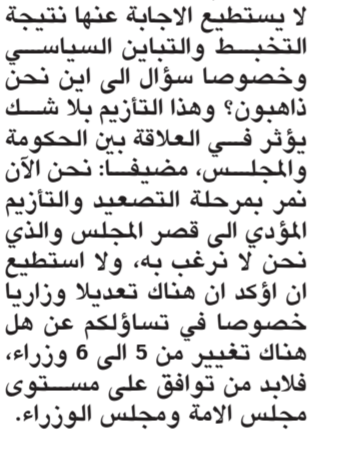
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

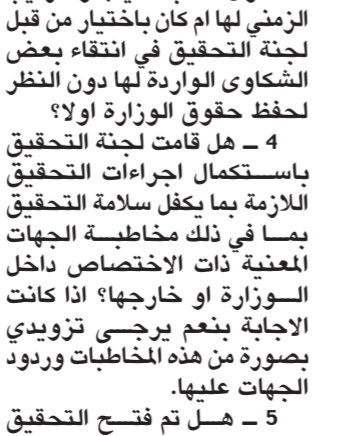
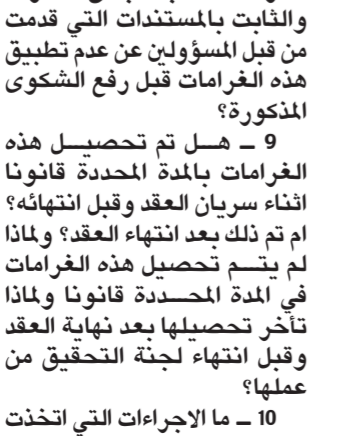
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

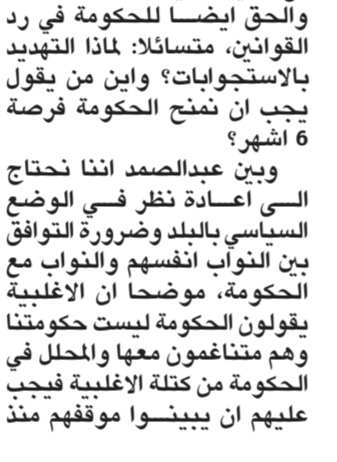
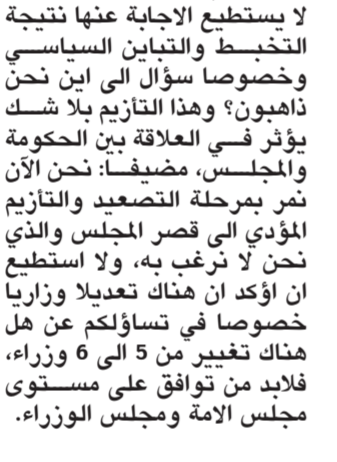
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

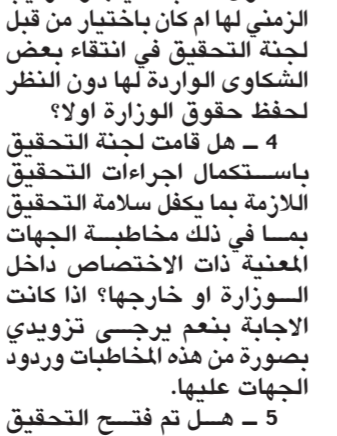
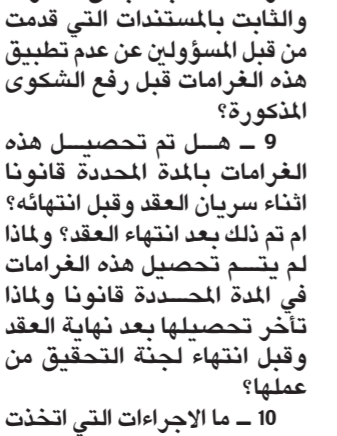
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

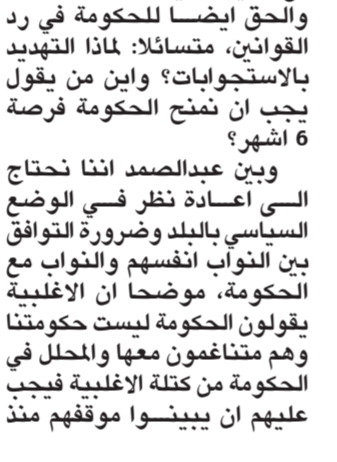
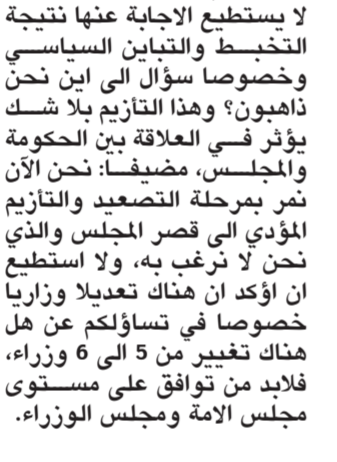
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

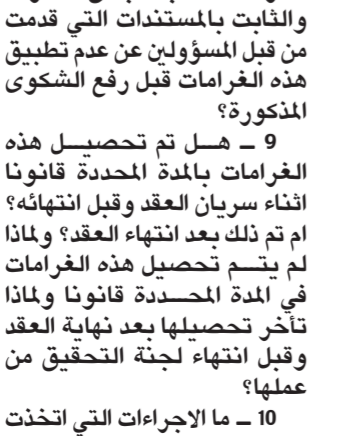
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

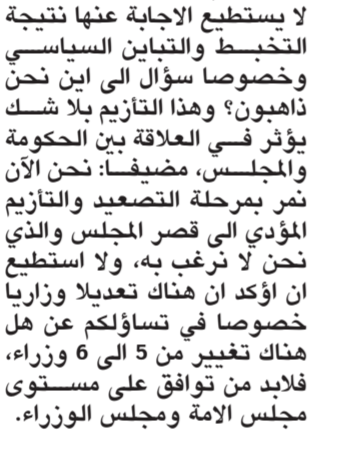
أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

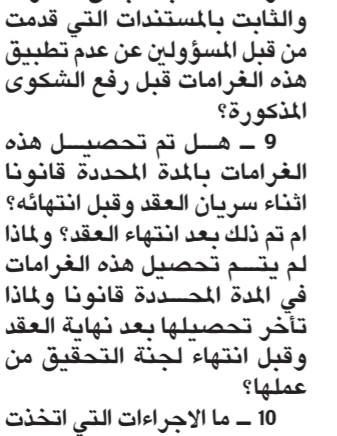
أسامة الشاهين



عدنان عبدالصمد

عبدالصمد

أسامة الشاهين



سالم النملان

عبدالصمد

أسامة الشاهين

